اختبار العلاقة بين التوظف والنمو فى الاقتصاد المصري فى الفترة من (عام ٩٢ حتى عام ٢٠١٨) " نموذج إحصائي مقترح"

د . لمياء محمد المغربي
دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد

أولاً : المقدمة :

مما لا شك فيه أن مشكلة التوظف الكامل تعد من أكثر المشاكل التيطالما أرقت الحكومات فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وكذلك كانت أحد محاور تركيز الاقتصادالكنزي فى أعقاب الكساد الكبير فى عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ ، والمحاولات النظرية لإعادة إحيائه مع الأزمة المالية العالمية فى عام ٢٠٠٨ ، حيث ارتفعت الأصوات المنادية بإعادة رد الاعتبار إلى دور الدولة التدخليفي الشأن الاقتصادي.

وظل التصدى لمشكلة البطالة وتوفير فرص العمل من أهم التحديات التي تواجه صانع السياسات الاقتصاديةفي مصر منذ سنوات عديدة وتزداد تفاقم الأوضاع حدة وتشابكاً وتعقيداً فى أعقاب الثورة المصرية ، وما صاحبها من توقعات متزايدة بتحسن أوضاع التشغيل والتوظف وتصاعد الأصوات المنادية والمطالبة بالعدالة الاجتماعية. غير أن الحلول قصيرة الأجل كلها لا يمكنها اجتثاث واستئصال جذور المشكلة ، وتقضى الحلول طويلة الأجل الاضطلاع ببرنامج إصلاحي شامل يتمحور حول ثلاثة مرتكزات جوهرية ، وهى باختصار زيادة الطلب على العمل من خلال تنشيط الاقتصاد والنمو كثيف العمل، والتنسيق بين العرض والطلب على العمالة من خلال إصلاح نظامي التعليم والتدريب ، وتطوير أداء سوق العمل عن طريق الحد من تحيزاته وجموده مع العمل على حماية حق العامل عبر إصلاح قانوني ومؤسسي شامل.

ثانياً : مشكلة الدراسة :

شهدت العديد من الاقتصاديات فى السابق والحاضر تفاقما كمياً ونوعياً لمشكلة البطالة وترجع خطورة هذه المشكلة إلى آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

في المجتمع. لذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام متخذي القرارات وواضعي السياسات والباحثين الاقتصاديين وغيرهم.

وتسهم ارتفاع معدلات البطالة فى تفاقم أزمة الفقر فى مصر [١]. وترجع مشكلة البطالة التي تشهدها مصر فى السنوات الأخيرة لسببين : ضيق القاعدة الإنتاجية وضعف آدائها، وحالة الركود الهيكليالتي تعرض لها الاقتصادالمصري منذ منتصف الثمانينيات ، الذى بدأت معالجته منذ عام ١٩٩١ من خلال تطبيق العديد من برامج الاصلاح الهيكلي[٢]. وقد بذلت الدولة جهوداً حثيثة للتصدي لهذه المشكلة ؛ حيث أدرجت لها بنداً خاصاً فى مشروع دستور ٢٠١٣ [٣]. ولأول مرة يأتي نص بإعانة البطالة لغير العاملين فى انتصار تشريعي امتد لدستور ٢٠١٤ فى المادة ١١ والمادة ١٢ والمادة ١٧.

وبرغم الجهود التشريعية والمحاولات المستمرة من الحكومات المتعاقبة نجد أن نسبة البطالة فى تزايد مستمر ، وهو ما يحتاج إلى بدائل جديدة ومبدعة لمواجهة هذه الأزمة التي تهدد باستقرار الدولة المصرية.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة فى الأجلين القصير والطويل المدى فى الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠١٨.

مناقشة وتحليل واقع البطالة فى مصر.

محاولة تطبيق نموذج إحصائي لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوظف فى الاقتصاد المصري.

محاولة رسم استراتيجية لعلاج مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة فى مصر.

---

(١) النجار،أحمد السيد. (٢٠١٢). ،الانفجار السكاني والتنمية:الفقر والبطالة فى الوطن العربي»، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. ص ٢١٨..

(٢) تقرير الاتجاهات الاستراتيجية (٢٠١١) . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . السنة العاشرة – القاهرة ، ص ١٤٢.ص ١٥.

(٣) جمهورية مصر العربية . مشروع الدستور (٢٠١٣)؛ الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعديل دستور ٢٠١٢ المعطل . المادة (٢٧) ، الفصل الثاني : المقومات الاقتصادية . ص ١٢..ص ١٥.

رابعا : منهج الدراسة :

لقد استخدمت هذه الدراسة منهجين المنهج الوصفيالتحليلى وذلك لدراسة وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوظف ، وكذلك المنهج التطبيقي في محاولة لرسم نموذج إحصائي لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوظف فى مصر خلال الفترة من (١٩٩٢ – ٢٠١٨).

خامساً : فروض الدراسة :

تفترض هذه الدراسة عدة افتراضات :

هناك علاقة إيجابية قوية بين النمو الاقتصادي والتوظف.

من الممكن تطبيق نموذج إحصائي يوضح هذه العلاقة الإيجابية القوية.

من الممكن رسم استراتيجية طويلة المدى للحد من مشكلة البطالة فى مصر.

المبحث الأول

تطور الفكر التنموى لمفهوم التوظف

أولاً : ظهور نظرية كينز

أنه خلال الكساد الكبير الذى حدث فى ثلاثينيات القرن العشرين ، كانت النظرية الاقتصادية القائمة غير قادرة على تفسير دوافع الانهيار الاقتصادي الحاد الذى شهده العالم خلال تلك الفترة. وقاد الاقتصادي البريطانيJohn Maynard Keynes ثورة آنذاك من خلال طرحه للنظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود عام ١٩٣٦، فلقد أحدثت انقلاباً عميقاً فيالفكر الاقتصادي ، فلقد أنكر كينز أن الاقتصاد يتكيف أتوماتيكياً ليصل إلى التوظف الكامل ، ويبرر خبراء الاقتصاد الكينزي التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق التوظف الكامل وإستقرار الأسعار.(١)

إن نظرية كينز كانت ضد الفكر الكلاسيكي التي رأت أن قوى السوق فى الاقتصاد الرأسمالي تعدل نفسها بنفسها حتى تصل إلى وضع التوازن ، كينز لم ينتقد فقط الاقتصاديين الكلاسيك ، ولكنه وضع نظريته الخاصة بالتوظف.(٢)

وأبرزت وأثبتت النظرية الكينزية أن تلقائية تحقيق التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة من خلال اليد الخفية مسألة ليست بالضرورة تحقيقها بهذا الشكل التلقائي(٣).

قال كينز : إن عدم كفاية الطلب الكلى يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة لفترات طويلة. المزيد من التوظف يعنى المزيد من الدخل للفقراء ، والذى يترجم من ناحية أخرى إلى طلب أكثر على السلع والخدمات(٤).

وقاد الاقتصادالبريطاني جون مينارد كينز ثورة فى الفكر الاقتصادي أحدثت انقلابا فى الفكرة التي كانت سائدة آنذاك ،وهي أن الأسواق الحرة توفر تلقائيا

(1) The General Theory of Employment, Intevest and Money, Chapter 1. 'The General Theory www.marxsistrefrence, subjects, economics, Teynes

(2) 2-Keynesian Theory of Employment. , www.economicdiscussion.net.employmenttheory

(3) -Compen, James T (1986) "Benefit, Cost & Beyond – The political Economy of Benefit, Cost Analysis " , Combridge : Ballinger publishing Co. pp : 200-205.

(٤) Todavo, Michaelp- (٢٠٠٠) ,Economic Development ; Sixth Edition' Chapter ٧, Addison Wesley ; U.S.A. ; Reading, Massachusetts ,٢٠٠٠ ; P.٢٢٥.

التوظف الكامل –أي أن كل فرد يرغب فى وظيفة سيحصل عليها طالما تمتع العاملون بالمرونة فى مطالبهم الخاصة بالأجور.

تطور النظرية :

رغم أن أفكار كينز قد حظيت بقبول واسع النطاق عندما كان على قيد الحياة ، فقد أصبحت موضع تمحيص وتشكيك من جانب العديد من المفكرين المعاصرين.

وقد بات خبراء الاقتصاد النقدي الكينزي والنقدي تحت المجهر مع صعود المدرسة الكلاسيكية الجديدة خلال منتصف السبعينات من القرن العشرين ، وأكدت المدرسة الكلاسيكية الجديدة عدم فعالية صناع السياسات ؛ لأن الأفراد المشاركين فى السوق يمكنهم التنبؤ بتغيرات السياسات ويعملون على مواجهتها سلفاً ، وقد أشار جيل جديد من خبراء الاقتصاد الكينزي ظهر فى سبعينات وثمانينات القرن العشرين إلى أنه رغم قدرة الأفراد على التنبؤ بشكل صحيح، فإن الأسواق المجمعة قد لا تتوازن على الفور، وبالتالي يمكن أن تظل سياسة المالية العامة فعالة فى المدى القصير ، وقد تسببت الأزمة المالية العالمية فى عامى٢٠٠٧ و٢٠٠٨ فى إحياء الفكر الكينزي.

وكان هذا الفكر هو الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي استخدمتها حكومات عديدة فى مواجهة الأزمة، بما فى ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة،لكن أزمة عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بينت كذلك أنه كان ينبغي على نظرية كينز أن تشمل دور النظام المالي ، ويعمل خبراء الاقتصاد الكينزي على معالجة هذا السهو من خلال دمج القطاعين الحقيقي والمالي فى الاقتصاد.[١].

ثانيا : قانون أوكن :

يعتبر الاقتصادي الأمريكي (Arthur Melvin Okun, 1962) أول من أكتشف العلاقة التجريبية بين البطالة والنمو الاقتصادي ، وذلك سنة ١٩٦٢ حيث وضح أن التغير فى معدل البطالة يرتبط بعلاقة عكسية مع التغير فى حجم الناتج الحقيقي فى أي اقتصاد، وقد عرفت تلك العلاقة فيما بعد فى نماذج الاقتصاد الكلى تحت مسمى قانون أوكن – أن [٢] .

(١) جهان ، ثروت وأخرون (٢٠١٤) ، ما هو الاقتصاد الكينزي ؟ ، مجلة التمويل والتنمية. المجلد ٢٥ . العدد ٥٠ . ص ٥٣-٥٤ ، ١٥.

(٢) جبار . جراح (٢٠١٥) ، تقدير قانون أوكيني الاقتصاد الأمريكي ، (١٩٩٥-٢٠١٤) جامعة البصرة ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية. العدد ،٥٥ ص ٧٠-٧٥.

هناك صيغتان رياضيتان لهذا القانون ، الصيغة الأولى تسمى : صيغة الفجوة "Gap Version" والثانية هي " صيغة الفروقات " Difference Version ". هذه العلاقة تجريبية وليست صيغة رياضية مضبوطة وتختلف باختلاف البيانات من دولة لأخرى ، ولكنها تعكس، متى كانت العلاقة قوية ، مدى استفادة التشغيل من النمو : وظيفة النمو هو زيادة التشغيل وبالتالي محاربة البطالة والفقر.[١].

المبحث الثانى

الدراسات التطبيقية التي عالجت العلاقة بين التوظف والنمو الاقتصادي

اكتشف (Perani and Others, 1996) أدلة تشير إلى أن إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية الرئيسية تحد من العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة. أرجت وجود علاقة إيجابية ومهمة بين النمو فى القيمة المضافة والعمالة خاصة فى ألمانيا والولايات المتحدة. وعند استخدامه للتحليل المقطعي وجد [٢] ،أن مرونة التوظيف تساوى ٠,٦٥ فى دول الاتحاد الأوربي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٨. وباستعمال بيانات سبعة دول تشمل دول الاتحاد الأوربي للفترة ١٩٧٠-١٩٩٨، تراوحت مرونة التوظيف ما بين ٠,٢٤ بالنسبة لاستراليا على أنه يساوى ٠,٧٦ فى أسبانيا (فى حين كانت المرونة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ٠,٥٣).

وعلى الرغم من بعض الأعمال التقنية لتطبيق هذه الدراسات المتعددة ، فإنه لم يتم استخدامها فى فحص البيانات على مستوى كل دولة ، فنتائج هذا التحليل تقدم نظرة ثاقبة للاختلافات فى سلوك أسواق العمل.

واستهدفت دراسة (Kangasharju and Pehkonen, 2001)[٣] دراسة العلاقة بين العمالة والناتج فى فلندا، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية The Panel Data لعينة مكونة من ٨٥ منطقة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٦، وأشارت نتائج هذه

(١) المعهد العربي للتخطيط (٢٠١٥)، ،تطبيقات حول التشغيل والنمو قانون أوكن Okun;s Law ، الكويت ، العدد ٢٢٠ ، ص ١٠٠، ١٥.

(2) Walterskirchen, Ewald. (1999), "The Realation between Groth, Employment and Unemployment in the EU." European Economist of an Alternative Economic policy workshop, Spain www.facult.ksu.edu.sa/75499/Doc/lib5/Doc.

(3) Kangasharju, A. &pekhonen, Employment Output Link in finland : Evidence from regional Data, "Finnish Economic Papers. 14 (1)

الدراسة إلى الآتي : أن العلاقة الآنية بين التغيرات فى العمالة ونمو الناتج اختفت فى أوائل التسعينات . هناك دليل تجريبي على استعادة هذه العلاقة فى منتصف التسعينات . اختلاف طبيعة العلاقةبين العمالة والناتج من منطقة إلى أخرى ، أن الفروق القائمة فى طبيعة العلاقة بين العمالة والناتج من منطقة إلى أخرى يمكن تفسيرها جزئيا إلى الفروق فى التخصص الصناعي بين المناطق محل الدراسة.

كما قام (Al-Ghannam, 2005)[1]بدراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو العمالة فى المشروعات الخاصة فى المملكة العربية السعودية فى الأجلين القصير والطويل خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٢. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة Johansen (١٩٨٨)، ونموذج تصحيح الخطأ، واختبار سببية Granger. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من النمو الاقتصادي إلى نمو العمالة. أي أن التغير فى معدل النمو الاقتصادي يساعد فى تفسير التغير فى حجم التوظف فى القطاع الخاص وليس العكس.

أما دراسة (Onaran, 2007) [٢]فقد ركزت على تقدير معادلة الطلب على العمالة باستخدام بيانات سلاسل زمنية مقطعية للصناعات التحويلية فى بلدان وسط وشرق أوروبا من أجل اختبار أثر العوامل المحلية (الأجور والناتج) والعوامل الدولية (الصادرات والواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة) على العمالة خلال فترة التوسع أو استعادة النشاط الاقتصادي. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى الآتي :أن العمالة لا تستجيب للأجور فى أكثر من نصف الحالات . وأن القيمة المقدرة لمرونة العمالة بالنسبة للناتج كانت موجبة ومنخفضة فى الأجل القصير ، وعدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة فى بعض الحالات ، وأن كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية لا تمنع النقص فى الوظائف فى الصناعات التحويلية ، حيث كان للعوامل الدولية أثر موجب على العمالة فى حالات قليلة جداً ، بالإضافة إلى سيادة الآثار غير المعنوية لهذه العوامل ، ووجود آثار سالبة لها فى بعض الحالات.

(1) 3- Al-Ghanam, H. A. (2005). "The Relationship between Economic Growth and Employment in Saudi private Firms
",http://www.sea.org.sa/files/magazines/num09/nam09pdf

(2) 1-Ouaran.o, (2007), "Jobless Growth in the Centraland Eastern European Countries : Acountry Specific Panel Data Analysis for Manufacturing Industry",http://www.wu-wien.ac.at/inst/vw//papers/wu-up103.pdf

وبسبب ندرة الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت أثر النمو الاقتصادي على العمالة فى الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، هدفت دراسة (الشوربجي ، ٢٠١٠)[١]، فى قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة فى الأجلين القصير والطويل فى الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٥.

ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد من خلال استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bounds Testing Approach to Cointegration المقترح من جانب Pesaran et al.، (٢٠٠١) ، ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach المقترح من قبل Pesaran and Shin (١٩٩٩) لتقدير مرونات الأجلين الطويل والقصير، وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة فى وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف للنمو الاقتصادي على العمالة فى الأجلين القصير والطويل، ووجود أثر موجب ومعنوي لكل من تشجيع الصادرات والإحلال محل الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم العمالة فى الأجل الطويل.

هدفت دراسة (المصبح ، ٢٠١١) [٢]إلى اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة والتحقق من صحة قانون أوكن فى الحالة السورية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٩، واستخدم الباحث نموذجين لاختبارهما سواء بمنهجية التكامل المشترك وتصحيح الخطأ أو بطريقة المربعات AR(١) ونموذج OLS الصغرى العادية ، وقد استخدم الباحث بيانات المجموعة الإحصائية السورية وبيانات مسوح قوة العمل فى سورية لأعوام مختلفة. وقد أظهرت النتائج أن كل تخفيض مقداره ١٪ فى معدل البطالة يحتاج إلى معدل نمو فى الناتج مقداره ٤,٥٪. وتوصى الدراسة بتحسين شروط إنتاج النمو ولاسيما فى القطاع الزراعي وزيادة معدلات الاستثمار واتباع سياسة توظيف فعالة للخريجين.

وخلصت دراسة أخرى (أدريوش ، ٢٠١٣) [٣]أنه فى إطار الاقتصادالكلي هناك علاقة مهمة تعرف بقانون أوكن "Okun's Law" والتي تنص على وجود علاقة

(١) مجدى ، الشوربجى (٢٠١٠) ، « أثر النمو الاقتصادي على العمالة فى الاقتصاد المصري : مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا - العدد السادس ، ص ١٥ ».

(٢) المصبح ، عماد الدين أحمد (٢٠١١) ، « العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة فى سورية : دراسة تطبيقية لقانون أوكن » www.researchgate.net.publication.

(٣) أدريوش ، حمانى (٢٠١٣) ، « النمو الاقتصادي والبطالة فى الجزائر: دراسة قياسية » ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) ، المجلد ٢٧ ، العدد السادس ، ص ٦٧ ».

سلبية بين التغيرات فى معدلات البطالة حول معدلها الطبيعي والتغيرات فى الناتج المحليالإجمالي الفعلي حول معدله ، وتقدم هذه الورقة إطارا مهما ومفيدا لتطوير نماذج مختلفة للتحقق فى العلاقة بين الناتج ومعدلات البطالة. الهدف من وراء هذه الورقة هو دراسة ما إذا كانت علاقة أوكن تنطبق على الاقتصاد الجزائري وفي حال وجود هذه العلاقة سوف نحاول إيجاد وتقدير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اللازم لتحقيق العمالة الكاملة، والذى سوف يساعدنا فى تقديم اقتراحات بشأن الاستراتيجيات المناسبة للتخفيف من حدة البطالة. المنهج المتبع فى التحليل هو استخدام بيانات سنوية والتي تغطي الفترة ١٩٨٠-٢٠١١، ونستخدم تقنيات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والحصول على تقديرات لمعامل أوكن. ونستخدم فى الدراسة اختبار التكامل المشترك Cointegration Analysis باستعمال طريقة منهج الحدود وفي حال وجود هذه العلاقة نقوم باشتقاق نموذج متجه تصحيح الخطأ ECM.

فى حين أن دراسة أخرى (Burggraeve& others, 2015) [1]كانت النتيجة الجوهرية التي توصلت إليها : أن نمو الإنتاجية يميل إلى التباطؤ على مدار الثلاثة عقود (موضع فقرة القياس) (١٩٨٠-٢٠١٠). حيث إن العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي تبدو مستقرة عبر الزمن ولم تتأثر بالركود ومن وجهة نظر الباحث فكل ١٪ ارتفاع فى الناتج المحليالإجمالي ينتج عنه ٥٪ زيادة فى التوظف.

كما أن دراسة أخرى (قرطام ، ٢٠١٧) [2]هدفت إلى دراسة مشكلة البطالة بين الجامعيين فى مصر ، وتم إنشاء نموذج قياسي لتقدير محددات البطالة بين الجامعيين فى مصر ، من خلال استخدام مدخل الانحدار الذاتي ذي الفترات الموزعة (ARDL) لتقدير علاقات الأجل الطويل وعلاقات الأجل القصير ، وذلك اعتماداً على بيانات سلسلة زمنية تغطى الفترة (١٩٧٦-٢٠١٤)، فضلا عن تقييم تلك المقدرات اقتصادياً واحصائياً. وتوصلت الدراسة أن : معدل نمو الناتج المحليالإجماليالحقيقي له تأثير إيجابي على معدل بطالة الجامعيين. وكذلك معدلات القيد الإجمالية فى التعليم الجامعي ومعدل التضخم. أما نسبة المهاجرين ذوى المؤهلات الجامعية إلى إجمالي

(1) 1- Burggraeve& others (2015), "The relationship between economic growth and employment", Economic Review.
http://www.nbb.befen/articles/relationship.between.economic&employment.

(٢) قرطام ، السيدة (٢٠١٧) ، «محددات بطالة الجامعيين فى الاقتصادالمصري خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠١٤) ، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية - كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد ٢٧ ، ص ١٠٥.

المهاجرين ومعدل النمو السنوي للأجور الحقيقية ، فكلاهما يؤثر سلبياً على معدل بطالة الجامعيين .

ودراسة أخرى(The Relationship between economic growth andemployment) [1] خلصت إلى أن النمو الاقتصادي ذو أثر إيجابي على التوظف، ولكنه قد يستغرق بعض الوقت كي يظهر. كم فى الوقت؟ يتوقف على مدى عمق وطول فترة الركود الاقتصاديحيث إنفي كل مرة يحاول الاقتصاد أن يتعافى من الركود، وهناك العديد من الدراسات التي تهدف إلى معرفة العلاقة بين خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث

واقع البطالة فى مصر

وصلت معدلات البطالة فى مصر عام ١٩٧٦ إلى معدل ٧,٧٪ وبدأت تتراجع حتى وصلت إلى ٥,٦٪ عام ١٩٨٢، ثم بدأت معدلات البطالة فى التزايد بشكل سريع إلى أن وصلت إلى ١١,٣٪ عام ١٩٩٥/٩٤ ثم انخفضت إلى ٩,٨٥٪ عام ٢٠٠٤/٠٣ ، ولكن وصلت إلى معدلات خطيرة فيآخرالإحصائيات حسب كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الذى جاء فى تقريره أن معدل البطالة وصل لـ ١٣,٢٪ عام ٢٠١٣ ثم انخفض انخفاضا طفيفا عام ٢٠١٤ بنسبة ٠,٢٪ ليصل إلى ١٣٪ عام ٢٠١٤ . [2]

وفيما يلى أهم الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة :

أولا : أسباب البطالة فى مصر وتأثيرها على المجتمع المحلي :

ترجع أسباب هذه المشكلة إلى العديد من الأسباب ، ومن أهمها ما يلي :

برنامج الاصلاح الاقتصادي والضبط الهيكلي :

فشلت أغلب برامج الإصلاح الاقتصاديالتي طبقتها الدول العربية فى إحداث نمو حقيقي ، فقد ترتب على ذلك تطبيق هذه البرامج اتباع سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية أدت إلى زيادة حجم البطالة فى هذه الدول [3]، ثم تم التوصل

(1) The relationship between economic growth and employment. http://www.disnat.com. (2001).

(٢) حسين ، عبد الوهاب وآخرون (٢٠١٤) ، ،مقترح ورقة سياسة حول الحد من البطالة فى مصر، أكاديمية التنمية الدولية والشركاء المحليين – مركز هي للسياسات العامة . ص ٣.،

(3) -Cit.p8www.quled.com/vb/t159932.html.op

إلى الاتفاق الأول بين مصر وصندوق النقد الدوليفي مايو ١٩٩١، وأخذ برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي مجراه على فترات متتابعة حتى أواخر ١٩٩٩.[١]

وقد نجح برنامج الاصلاح الاقتصاديفي تحقيق أهدافه من حيث تحقيق التوازن الداخليوالخارجيفي جانبه النقدي والمالي، ولكن دون إحداث التوازن الحقيقيالذي يحتاج إلى إصلاحات الاختلالات الهيكلية . ولذا ظلت هناك بعض المشاكل التييعانى منها الاقتصاد حيث تولد عن ذلك التكلفة الاجتماعية الناتجة عن سياسات الإصلاح وتزايد الدين العام الداخلي، وظهر الركود نتيجة للإجراءات الانكماشية وازدادت أعداد البطالة وخاصة للقادمين الجدد إلى سوق العمل.

برنامج الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام :

أشارت إحدى الدراسات (Wahba, 2005)[٢] إلى أن برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية قد أدت إلى زيادة العمالة فى القطاع غير الحكومي ، إذ يتطلب الأخير تحويل الموارد من القطاعات غير التجارية إلى القطاعات التجارية ، ومن القطاعات الأقل كفاءة إلى القطاعات الأكثر كفاءة ، وقد لوحظ أيضا أنه خلال تقلص حجم القطاع العام – المولد الرئيسي للتوظيف – فإن كثيراً من العمال تم الدفع بهم إلى القطاع غير الحكومي.

كما خلصت دراسة أخرى عن سوق العمل فى مصر على سبيل المثال إلى معاناتها من الاختلالات خلال العقدين الماضيين ، مما كان له آثار سلبية على درجة التنافسية ، مما يعني أن الأثر الكلي للقواعد التشريعية والمؤسسية – والتي تحكم سوق العمل – على ربحية القطاع الخاص ، ومن ثم على قدرته على خلق فرص عمل كان ضعيفاً (El-Ehwanyhmetwally, 2005).[٣]

الركود الاقتصادي خلال التسعينات وما بعدها :

ظهرت أواخر التسعينات ما يسمى بأزمة السيولة فى الاقتصادالمصري وتراكم المخزون الصناعي حيث تزايد من ٠,٢ مليار جنيه فى يونيو عام ١٩٩٧ إلى ٢,٧ مليار جنيه فى يونيو عام ١٩٩٨ ثم إلى ٨ مليار جنيه فى يونيو ١٩٩٩.

---

(١) عيسى ، محمد عبد الشفيع (٢٠٠٧) . ، دور شبكات الأمان فى الحماية الاجتماعية للفقراء فى الدول العربية، ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٣٠ ، ص ٨٧..

(2) 1- Wahba.Jackeline (2005), "Transition to and from informal Employment In Egypt" International Center for Economic Growth, Egypt Policy Initiative Consortium program . PP 100-110.

(3) 2- El-Ehwany and Met wally, Manal (2005), "Labour Market Competiveness In. Egypt, "Research project: Center for Economic & Financial, Research & studies, Vol. 11 , PP 60-65.

هذا بالإضافة إلى الركود الذى أصاب الاقتصاد العالمي والأزمات المالية لدول شرق آسيا وما صاحبها من سياسات ائتمانية حذرة أثرت على عمليات تمويل للمشروعات وانتقال رؤوس الأموال.

انخفاض المدخرات المحلية والاستثمارات العامة والخاصة والأجنبية :

تشير البيانات إلى وجود فجوة هيكلية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد المصري وهذا يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة الاقتصاد المصري على زيادة الاستثمار وبالتالي فرص العمل والتشغيل. وتشير البيانات إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر من ٧٠٠ ألف دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٤٠٧ ألف دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

عدم مرونة سوق العمل :

يتصف سوق العمل فى مصر بعدم المرونة إلا أنه يوجد سياسات حالية تعمل على إكسابه درجات من المرونة إلا أنها لم تصل إلى الدرجة المطلوبة ؛ حيث لا زالت عقود التوظيف الدائمة فى القطاعات الحكومية والخدمية وبالتالي وجود نظم ترقي نمطية تعتمد بالدرجة الأولى على الأقدمية وليست على الكفاءة الإدارية.

عدم قدرة المشروعات الصغيرة على توفير قدر كافيمن فرص العمل :

رغم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية والأهداف التي يعمل على تحقيقها ودور البنوك التجارية والزراعية والصناعية وصناديق التمويل الحكومية والمنظمات غير الحكومية ، والتي تعمل على دعم المشروعات الصغيرة ، إلا أن هذه المشروعات لم تستطع استيعاب عدد كبير من فرص العمل ، وهذا قد يرجع إلى الأحوال الاقتصادية العامة وانخفاض الطلب الكلي.

انخفاض معدلات البحوث والتطوير اللازمة لتحسين وتطوير المنتجات :

يعتمد التقدم الاقتصادي وخاصة فى المجال الصناعي على البحوث والتطوير، وهى التي تقود إلى ابتكار منتجات جديدة وإلى تخفيض تكلفة الإنتاج ، وتمثل البحوث والتطوير والاستثمار عنصرا مشتركا لتطوير الإنتاجية ، ويصل معدل الإنفاق على البحوث والتطوير فى مصر إلى أقل من ١٪ من الناتج المحلي بالمقارنة بنسبة ٣٪ من الناتج فى الدول المتقدمة.

انخفاض معدلات التصدير ومستوى الجودة :

رغم زيادة الصادرات السلعية المصرية من يعادل ٣,٩٨٧ مليار دولارا عام ١٩٧٧ إلى ٦,٥٤٢ مليار دولارا عام ٢٠٠٤ وبنسبة تجاوزت ٧٥٪ إلا أن العجز فى الميزان التجاري لازال مستمرا ، حيث بلغ ٧,٥٢٣ مليار دولارا عام ٢٠٠٤ ، ويؤثر ذلك بالسالب على أداء الاقتصاد وقدرته على دعم الصناعة المحلية ، وبالتالي توفير فرص العمل.

استمرار عجز الموازنة وتفاقم الدين الداخلي :

زاد عجز الموازنة العامة للدولة من ٢,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ إلى ٨,٠١٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم إلى ١١,٠٧٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

وتطور الدين الداخلي من ١٣٢,٣ عام ١٩٩٦ إلى ١٩٤,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١ ثم إلى ٢٢١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ ثم وصل إلى ٢٥٢,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ ثم إلى ٢٩٢,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ . وهذا قد أثر على قدرة الدولة على تقديم الإعانات للمتعطلين أو دعم القطاعات الضعيفة فى الاقتصاد.

عودة العمالة المهاجرة مؤقتاً وخاصة من الدول العربية :

قد أثرت الأحداث والصراعات فى منطقة الخليج على عودة العمالة المصرية المهاجرة ، وبالتالي أحدثت ضغوط إضافية على سوق العمل وتزايد العرض من العمالة مما زاد من معدلات البطالة.

ضعف نظم التعليم والتدريب عن ملاحقة التغير فى سوق العمل :

تصل نسبة الأمية فى مصر إلى أكثر من ٤٠٪ وهذا يمثل عدم كفاءة فى استخدام القوى البشرية وأيضا فى الإعداد لسوق العمل ، كما أن جودة التعليم فى المراحل المختلفة فى حاجة إلى الزيادة ولا يوجد توسع مناسب فى التعليم الجامعي الخاص ، ولا يوجد دراسات تعكس احتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية المختلفة.

عدم توفر معلومات دقيقة عن سوق العمل والعمالة :

أدى قصور البيانات والمعلومات عن سوق العمل والعمالة إلى عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة هذه المشكلة ؛ حيث البيانات المستخدمة فى تحديد معدلات البطالة قائمة على البحوث الميدانية بالعينة ، وحيث يؤدى عدم توفر

البيانات عن سوق العمل أو العمال إلى عدم اهتداء جانب كبير منهم إلى فرص العمل المتاحة بالسوق.[١]

ثانياً : موقف الدولة من مشكلة البطالة :

لم يبتعد المشرع المصري عن ما طرحه فى المواثيق الدولية [٢] من خلال منظومة القوانين المصرية التي تتعامل مع فى العمل من خلال محاولات لتوفير فرص عمل على الوجه التالي :

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية .

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١-بإصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر.

قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة.

قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ - بإصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات.

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ - بإصدار قانون سوق رأس المال.

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ - بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.

قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ - بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات.

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - بإصدار قانون التجارة.

قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ - بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ - بإصدار قانون العمل.

قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣- بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد.

قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والخاص بتنمية الصناعات الصغيرة.

قانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٩ - بتعديل بعض أحكام قوانين الرسوم القضائية فى المواد المدنية والجنائية أمام مجلس الدولة.

قانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ - بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

---

(١) حسين ، عبد الوهاب وآخرون (٢٠١٤) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨-٢٤..

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر ،حسين ، عبد الوهاب ، مرجع سبق ذكره ، ١٠-٢١.

المبحث الرابع
النموذج الإحصائي المقترح
اختبار العلاقة بين التوظف والنمو الاقتصادي
فى الاقتصاد المصري

يعتمد منهج البحث على صياغة نموذج قياسي لاختبار الفرض العدمي القائل : « لا توجد علاقة معنوية بين المتغير التابع ، وهو إجمالي الدخل القوميوالمتغيرات المستقلة وهى :

النمو فى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (٪ سنويا(

إجماليبطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة(

الاستثمار الأجنبي المباشر- صافي التدفقات الوافدة (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

إجمالي الادخار المحلي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

وتعتمد الدراسة القياسية على تحليل الحقائق والبيانات المشاهدة المتوافرة فى بيانات السلاسل الزمنية عن الفترة من (١٩٩٢ - ٢٠١٨) لكل من المتغير التابع ورمز له بالرمز (y) والمتغيرات المستقلة ويرمز لها بالرمز (C_k) .

وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية من خلال المراحل العلمية لبناء النموذج القياسي للتحقق من صحة فرض العدم المذكور أعلاه محل الدراسة وهي[١]:

مرحلة توصيف أو صياغة النموذج (Specification of the Model) .

مرحلة تقدير معالم أو معلمات النموذج (Estimation of the Model).

مرحلة تقييم المعلمات المقدرة من النموذج (أو التحقق) Verification .

مرحلة اختبار أو تقييم القدرة التنبؤية للنموذج (Evaluation of the Forcasting).

(١) فرج عبدالعزيز عزت (٢٠١٠) .. نظرية الاقتصاد القياسي .. كلية التجارة - جامعة عين شمس. ص ١٥-٢٥.

المرحلة الأولى : مرحلة توصيف النموذج أو صياغة النموذج .

ومن خلال هذه المرحلة سوف تحاول الباحثة وضع الافتراضات المبسطة للنموذج، ثم تحديد المتغيرات المستقلة (المفسرة)، والتي يمكن أن تساعد متخذ القرار السياسي على النهوض بدور البحث العلمي لأهميته فى نمو إجمالي الدخل القومي، ثم صياغة الصورة الرياضية (الإحصائية) التي تعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك من خلال الخطوات التالية:

١-الافتراضات :لقد افترضت الباحثة عدد من الافتراضات التي يحاول اختبار صحتها أو عدم صحتها وهى :

توجد علاقات سببية بين المتغيرات محل الدراسة ونسعى إلى معرفة أي منهم يكون أكثر تأثيراً على الآخر.

توجد علاقات خطية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة بمعنى أن هذه المتغيرات لن تتباعد عن بعضها البعض فى الأجل الطويل.

أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة أو غير مستقرة من نفس الدرجة (ذات تكامل متناظر)

٢-تحديد متغيرات النموذج (التابعة والمستقلة) :

سوف تحاول الباحثة تحديد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة فى النموذج كما يلي:

أولاً المتغير التابع ويتم الرمز لها بالرمز (Y) وهواجمالي الدخل القومي

والجدول رقم (١) يوضح لنا على البيانات الخاصة بالمتغير التابع كما يلي :

جدول رقم (١)

معدل نمو إجمالي الدخل القومي (٪)

السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪
١٩٩٢	٤,٣٤١	١٩٩٩	٥,٥٩٣	٢٠٠٦	٧,٧٠٢	٢٠١٣	١,٨٩٢
١٩٩٣	٢,٨٥٥	٢٠٠٠	٦,٢٧١	٢٠٠٧	٧,٥٢٢	٢٠١٤	٣,١٣٧
١٩٩٤	٣,٩٠٣	٢٠٠١	٣,٦٨٥	٢٠٠٨	٧,٠٧٢	٢٠١٥	٥,١١٣
١٩٩٥	٤,٧٨٢	٢٠٠٢	٢,٥٥١	٢٠٠٩	٣,٨٨٦	٢٠١٦	٤,٧٥٢
١٩٩٦	٥,٠٩٧	٢٠٠٣	٢,٩٧٨	٢٠١٠	٢,٩٨٩	٢٠١٧	٣,٥٩١
١٩٩٧	٥,٤٩١	٢٠٠٤	٤,١٦٦	٢٠١١	١,٠٨٤	٢٠١٨	٤,٦٩٤
١٩٩٨	٥,٩٢٤	٢٠٠٥	٣,٥٠٨	٢٠١٢	٢,٤٨٤		

المصدر: بيانات البنك الدولي الموقع الالكتروني ، عام ١٩٩٢ – ١٩٩٨ ، ص ١٠٠-١٥٠.

ثانياً المتغيرات المستقلة ويرمز لها بالرمز (X) :

جدول رقم (٢)

المتغيرات المستقلة

	النمو فى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (سنويا ٪)	بطالة، إجمالي (من ٪ إجمالي القوى العاملة)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الادخار المحلي (من ٪ إجمالي الناتج المحلي)	إيرادات الموارد النفطية (من ٪ إجمالي الناتج المحلي)
١٩٩٢	٢,١٣١٣٤٨	٨,٩٢	١,٠٩٦٦١٧	١٦,٩٦٦٢١	١١,٦٣٥٧١
١٩٩٣	٠,٧٦٩٩٣١	١٠,٩٢	١,٠٥٨٤٢٥	١٥,٥٩٢٧٨	١٠,٢٨٢٠٩
١٩٩٤	١,٨٣٦٢١٣	١٠,٩٣	٢,٤٢٠١٣٣	١٥,١٤٢٨٦	٨,٢٩٠٨٨٨
١٩٩٥	٢,٧٠٠٥٠١	١١,٠٤	٠,٩٩٤٠٢٨	١٥	٧,٨٧٦٢٢٣
١٩٩٦	٣,٠٠٢٢٤٨	٩	٠,٩٤٠٤١٥	١٢,٦٨٥٢٧	٨,٧٦٦٧٩٣
١٩٩٧	٣,٣٩٢٥٣٢	٨,٣٧	١,١٣٥٣٧٦	١١,٥٠٨٠٩	٦,٣٣٩٣٧٨
١٩٩٨	٣,٨٣٠٨٤٧	٨,٠٣	١,٢٦٨٤٣٧	١٢,٠٠٤١٨	٣,٥٦٥٣٦٦
١٩٩٩	٣,٥٣٥٤٧١	٧,٩٥	١,١٧٤٣٩٣	١٣,٣٦١٥١	٥,٢٥٧٦٤٣

٢٠٠٠	٤,٢٣٩٠٤	٨,٩٨	١,٢٣٦٩٩٧	١٢,٩٣٧٣٧	٦,٤٤٥٤٠٨
٢٠٠١	١,٧٣٢٢٦	٩,٢٦	٠,٥٢٢٢٦٧	١٣,٤٠٩٥٣	٥,٢٢٣٢٣٩
٢٠٠٢	٠,٦٣٩٣٨٢	١٠,٠١	٠,٧٣٦٣٦٣	١٣,٦٤٤٧٦	٥,٨٧٩٦٨٧
٢٠٠٣	١,٠٨٢٠٩٩	١١,٠١	٠,٢٨٦٢٨٤	١٤,٢٩٩٤	٧,٤٨٧٣١
٢٠٠٤	٢,٢٧٥٨٩٨	١٠,٣٢	١,٥٨٩٥٧١	١٥,٥٧٧٩٩	٩,٧٤٠٩٨٩
٢٠٠٥	١,٦٥٦٢٠٢	١١,٢	٥,٩٩٣٨١٩	١٥,٧١٠٣١	١٢,١٩٣٠٨
٢٠٠٦	٥,٨١٠٥٠٧	١٠,٤٩	٩,٣٤٣٥٢٧	١٧,١١١٨٧	١٢,١٠٥٩٤
٢٠٠٧	٥,٦٥٤٥٧	٨,٨	٨,٨٧٣٥٣٨	١٦,٢٧٢٨٢	١٠,٩٥٨٥
٢٠٠٨	٥,١٨٤٨٣٤	٨,٥١٧	٥,٨٣١٤١٣	١٦,٧٩٥٠٩	١٢,٤٦٩٢٦
٢٠٠٩	١,٩٦٦٧٩٩	٩,٠٨٧	٣,٥٥١٤٤٢	١٢,٥٥٠٣٧	٦,١٤٠١١١
٢٠١٠	٠,٩٦٤٨٥٤	٨,٧٥٧	٢,٩١٧٢٨٧	١٤,٢٦٣٢٢	٧,٤١٣٨٥١
٢٠١١	١,٠٣٠٥٥-	١١,٨٤٩	٠,٢٠٤٥٣-	١٢,٩٨٢٢٨	٩,٧٦٤٣١٧
٢٠١٢	٠,٢٣٩٢٨٦	١٢,٥٩٧	١,٠٠١٤٢٢	٨,١٠٨٩١٥	٨,٣٨١٧٨٦
٢٠١٣	٠,٣٩٢٤٦-	١٣,١٥٤	١,٤٥٢٦٦٨	٧,٨٧٤٦٥١	٧,٧٧٩٤٤
٢٠١٤	٠,٨٣٢٩	١٣,١٠٥	١,٥٠٩٥٧٥	٥,٢١١٢٦٨	٦,٧٥٤١١٦
٢٠١٥	٢,٨١٨٠٦٦	١٣,٠٥٢	٢,٠٨١٥٢٧	٥,٨١٠٣٨٥	٢,٩٥٩٦٩٩
٢٠١٦	٢,٥٢٨٦٨٤	١٢,٤٠٧	٢,٤٣٥٠٠٢	٥,٤٨٤٦٠٩	٢,٢٥٩٠٧١
٢٠١٧	١,٤٤٧٤٣٦	١١,٧٧	٣,١٤٧٦٩٤	١,٧٨٣٨٦٢	٤,٠٧٦٢٥
٢٠١٨	٢,٥٨٦٩٨٨	١١,٤٣٦	٢,٧٠٩٣٤٣	٦,٢٠١٨٣	

المصدر: بيانات البنك الدولي الموقع الالكتروني، عام ١٩٩٢ – ٢٠١٨ ، ص ١٦٠-١٨٠.

تحديد عدد العلاقات داخل النموذج :

سوف تحاول الباحثة من خلال استخدام معامل الارتباط البسيط (معامل ارتباط بيرسون)، الذي يوضح درجة واتجاه ودلالة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يتصف معامل ارتباط بيرسون بالخصائص التالية :

تتراوح قيمته بين -١ و ١ ويتم الإشارة إلى المعامل بالرمز R

$-1 \leq R < 1$

تدل إشارة معامل الارتباط على اتجاه العلاقة حيث إن :

الإشارة الموجبة تدل على أن العلاقة طردية .

الإشارة السالبة تدل على أن العلاقة عكسية .

القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تدل على قوة العلاقة ، حيث إناقتراب القيمة من الواحد الصحيح يدل ذلك على قوة العلاقة، وكلما اقترب من الصفر تدل ذلك على ضعف العلاقة.

بالإضافة إلى انه يمكن تحديد مستوي العلاقة من خلال مايلي :

العلاقة الضعيفة: هي القيمة المطلقة التي تقع بين الصفر و(٠,٥) ،

$0 \leq R \leq .5$

العلاقة المتوسطة : هي القيمة المطلقة التي تقع بين الـ (٠,٥) و (٠,٧٥)

$.5 \leq R \leq .75$

العلاقة القوية : هي القيمة المطلقة التي تكون أكبر أو تساوي (٠,٧)

$.75 \leq R \leq 1$

معنوية الاختبار: وهى تعنى اختبار لفرض العدم ($H_0 = 0$) الذي يعنى أن معامل الارتباط ($\neq 0$) ضد الفرض البديل ($H_1 \neq 0$) وهو يعنى أن معامل الارتباط لا يساويصفرا، وكلما كان مستوي المعنوية أقل من (٥٪ او ١٪) دل ذلك على معنوية الارتباط.

واذا كان أكبر من (٥٪ او ١٪) أو مساويا لها دل ذلك على عدم معنوية معامل الارتباط ، وبإجراء تحليل الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة كانت النتائج كما فى الجدول التالي :

جدول رقم (٣)

علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

بيان	النمو فى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (٪ سنويا)	بطالة، إجمالي (٪ من إجمالي القوى العاملة)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الادخار المحلي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
قوة الارتباط	٪٩٩,٧٠	٪٥١,٩٠-	٪٦٠,٣٠	٪٢٦,٣٠	٪١٠,٨٠
مستوى الدلالة	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٣٠	٠,٠٠٠٠	٠,٠٩٢٠	٠,٢٩٩٠

المصدر: من إعداد الباحثة

وبإجراء تحليل الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام Sig. (١-tailed)، جاءت نتيجة التحليل الإحصائي لمعامل الارتباط كما بالجدول رقم (٣) على النحو التالي:

النمو فى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (٪ سنويا) له تأثير طردي بقوة ارتباط قدرها ٩٩,٧٠٪ مع المتغير التابع، بالإضافة إلى أنه ذو دلالة احصائية على أن علاقة الارتباط معنوية ؛ لأن مستوى المعنوية أقل من ٥٪.

إجماليبطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة) له تأثير عكسي بقوة ارتباط قدرها ٥١,٩٠٪ مع المتغير التابع، بالإضافة إلى أنه ذو دلالة إحصائية على أن علاقة الارتباط معنوية ؛ لأنمستوى المعنوية أقل من ٥٪.

الاستثمار الأجنبي المباشر- صافي التدفقات الوافدة (٪ من إجمالي الناتج المحلي) له تأثير طردي بقوة ارتباط قدرها ٦٠,٣٪ مع المتغير التابع، بالإضافة إلى أنه ذو دلالة على أن علاقة الارتباط معنوية ؛ لأن مستوى المعنوية أقلمن ٥٪.

إجمالي الادخار المحلي (٪ من إجمالي الناتج المحلي) له تأثير طردي ضعيفة بقوة ارتباط قدرها ٢٦,٣٠٪ مع المتغير التابع، بالإضافة إلى أنه ليس ذا دلالة إحصائية على أن علاقة الارتباط معنوية ؛ لأن مستوى المعنوية أكبر من ٥٪.

إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي) له تأثير طردي ضعيفة بقوة ارتباط قدرها ٠,٨٠٪ مع المتغير التابع، بالإضافة إلى أنه ليس ذا دلالة إحصائية على أن علاقة الارتباط معنوية ؛ لأن مستوى المعنوية أكبر من ٥٪. المرحلة الثانية : تقدير النموذج (عزت، ٢٠١٠)

في هذه المرحلة يتم مراعاة مايلي :

أ - تحديد الصياغة القياسية للنموذج .

يتم استخدام الصيغة الرياضية لمعادلة الانحدار الخطي التالية :

$$y = b_0 + b_1 c_1 + b_2 c_2 + \ldots\ldots + b_k c_k + u_i$$

Y = المتغير التابع . ، $c_1, c_2, \ldots\ldots c_k$ = المتغيرات المستقلة .

u = الخطأ العشوائي الغير جدير بالملاحظة .

b_k = معلمات الانحدار ، b_0 = ثابت

ويمكن التنبؤ معادلة الانحدار المتعدد لمتغير القيمة المضافة للصناعة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) والتي يعبر عنها بالرمز $\hat{y}$ للمتغير التابع محل الدراسة باستخدام الصيغة القياسية التالية :

$$\hat{y} = \hat{b_0} + \hat{b_1} c_1 + \hat{b_2} c_2 + \ldots\ldots + \hat{b_k} c_k + u$$

ب – شروط النموذج :

تحدد شروط النموذج على النحو التالي:

العلاقة ذات اتجاه وحيد للسببية .

القيمة المتوسطة او توقع المتغير العشوائي فى أي فترة معينة = صفر

تباين الخطأ العشوائي(u_i) حول متوسطه (صفر) يكون ثابت عند جميع قيم المتغير المستقل (X) .

$$(\text{CONSTANT}) \quad (Q_u^2) = \text{Var}(u) = E\{u_i - E(u)\} = E(u_i$$

حيث إن :

u_i = الوسط الحسابي لـ (u) = zero

σ_u^2 = مقدار ثابت

يتضح لنا من المعادلة ان قيمة (u_i) تتغير فى مدى ثابت أو حدود ثابتة حول الوسط الحسابي له وهو الصفر، ويعنى ذلك أن الفرق أو المدى بين الحد الأقصى والحد الأدنى لقيم المتغير العشوائي عند كل قيم المتغير المستقل (X_i) ثابت.

الخطأ العشوائي له توزيع معتدل (طبيعي) بمتوسط = zero

$(\sigma_u^2, u \sim N(o$

أيأن قيمة المتغير العشوائي (u) تؤول إلىأو تتبع التوزيع الطبيعي (N) بمتوسط (zero)، وتباين (σ_u^2).

قيم المتغير العشوائي (u_i) مستقلة عن قيم المتغير المستقل (x_i) او المتغيرات المفسرة.

تغاير (x_i,u_i) =صفر= Cov (x_i,u_i) =zero

أو توقع (x_i,u_i) =صفر =E (x_iu_i) =zreo

يعنى هذا أنتغايرات قيم المتغيرات العشوائية او الخطأ فى أي مشاهدة – مستقل عن الخطأ فى بقية المشاهدات، أي لايوجد ارتباط ذاتي او ارتباط تسلسلي بين الأخطاء وبعضها البعض.

عدم وجود أخطاء فى قياس المتغير العشوائي .

درجات الحرية ذات قيمة موجبة (DF ⊳ O)

استخدام أساليب التقدير العلمية بما يتفق مع النظرية الاقتصادية و المعايير الإحصائية، مع مراعاة خصائص المقدار الجيد وهى :

- الخطية Linearity ، عدم التحيز Unbiasedness ، الاتساق Consistency ، الأقلتباينا Least Variance ، التغاير covariance .

تقدير تباين الخطأ العشوائي والتباين لتغايرات المعلمات المقدرة

وباستخدام الطريقة البيانية يتضح لنا أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط المستقيم، مما يعنى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يتضح من الرسم البياني التالي:

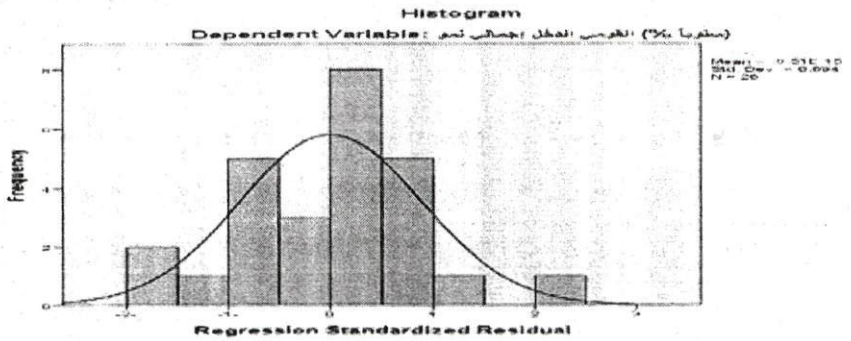

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات جدول (١)، (٢)

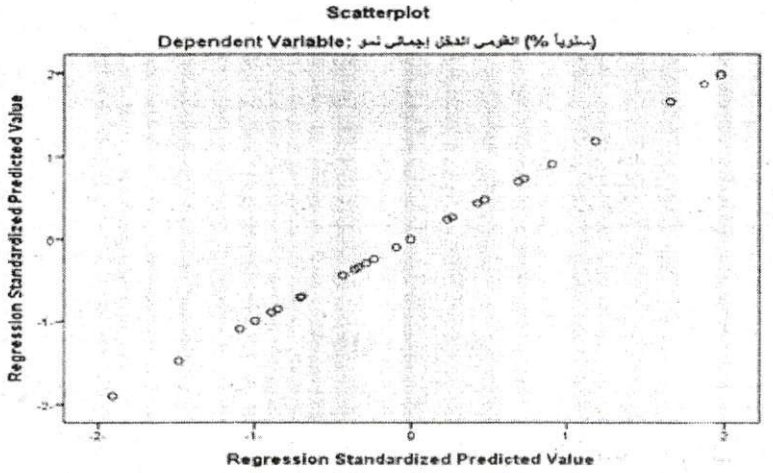

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات جدول (١)، (٢)

حيث يتضح لنا من الرسم البياني (Histograms) ان الانحراف المعياري للعينة ٢٦ هو ٨٩,٦٪، وبمتوسط قدرة ٨,١٥.

جـ - أسلوب التقدير المتبع :

لقد قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد باستخدام طريقة (Enter Regression) لتحديد أهم المتغيرات المستقلة ذات التأثير المعنوي فى المتغير التابع، من خلال إدخال المتغيرات واحد بعد الآخر بخطوات متسلسلة إلى النموذج ، ويقوم البرنامج باستبعاد المتغيرات التي تصبح غير متأثرة بوجود بقية المتغيرات .

وتعتمد هذه الطريقة على إدخال جميع المتغيرات المستقلة فى النموذج كخطوة أولى، ثم يبدأ البرنامج بحساب معامل الارتباط بين كل متغير وحذف المتغير صاحب أصغر معامل ارتباط جزئي مع المتغير التابع y ، ويتم تكرار هذه العملية حتى لا يجد البرنامج متغيرا مستقلا يستوفي شرط الحذف من النموذج .[1]

ولقد قامت الباحثة بعمل نموذج للتنبؤبقيمة إجمالي الدخل القومي، وذلك بدلالة أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة فى المتغيرالتابع ؛ حيث تعبر قيم معاملات الانحدار عن معدل التغير الممكن حدوثه فى قيم المتغير التابع، والتي لها تأثير ويرمز لها بالرمز (Xs) وهى :

$$d = \frac{\sum_{t=2}^{t=n} (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{t=n} e_t^2}$$

$$\hat{Y} = 2.074 + 0.019c_1 + 1.028c_2 + (-0.037)c_3 + (-0.028)c_4 + 0.020c_5 + 0.245$$

واختبار(Durbin-Watson)الذي يوضح علاقة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ، ويستخدم المعادلة التالية :

حيث إن: e_t عنصر الخطأ العشوائي فى الفترة t .

e_{t-1} عنصر الخطأ العشوائي فى الفترة السابقة (t-١) .

ويتم مقارنة (d) المحسوبة مع القيمة الجدولية (d_L وd_u) وهنا يوجد أكثر من احتمال:

(١) خالد محمد محمد احمد (٢٠٠٠) ، التحليل الاحصائي لوضع خطة استراتيجية لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي لقطاع التشييد والبناء - رسالة ماجستير - كلية التجارة - جامعة عين شمس.

- إذا كانت $0<d<d_u$ ⟵ يوجد ارتباط ذاتي موجب
- إذا كانت $4-d_L<d<2$ ⟵ يوجد ارتباط ذاتي سالب
- إذا كانت $d_u<d<2$ أو $2<d<4-d_u$ ⟵ لا يوجد ارتباط ذاتي .
- إذا كانت $d_L<d<d_u$ أو $4-d_L<d<4-$
- d_u ⟵ الاختبار غير محدد أو غير حاسم.

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار Durbin-Watson

بيان	إجمالي الدخل القومي
D-W	٠,٨٦٢
N	٢٦

وبإلقاء نظرة فاحصة عن بيانات الجدول رقم (٤) يتضح مايلي :

فى الجدول رقم (٤) عند مستوى معنوية (٥٪) كانت النتائج تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي موجب بين المتغيرات المستقلة نظراً لأن ($0<d<d_u$) .

المرحلة الثالثة :التحقيق (أو تقييم المعلمات المقدرة من النموذج) Verification :

١- النظرية الاقتصادية :

ويقصد بها النظرية الاقتصادية Economic Theory التي هي مجموعة من النظريات الخاصة بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة. وتعرف بأنها «هي التي تضع القواعد والمبادئ الاقتصادية ، والتي تكون بمثابة مرشد فى اتخاذ القرارات فى ظل مجموعة من الظروف». فهناك الكثير من الظواهر الاقتصادية التي يمكن أن نشاهدها والتي تجعلنا نتساءل عنها وعن العلاقة التي نجدها بين شيئين أو أكثر فيها. وترتبط تلك الظواهر مع بعضها بعلاقات متشابكة ينبغي اكتشافها والتعرف على حركتها وكيفية التأثير فيها، ويكون ذلك من خلال النظرية.

يعرف النموذج الاقتصادي بأنّه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الاقتصادية، ويتمثل فى مجموعة من المعادلات أو القواعد التي تكفي لتصوير الهيكل الاقتصادي ونمط معدل أدائه من أجل استخدامها فى دراسة مختلف التطوّرات المحتملة بناء على فروض معيّنة ؛ توطئة لتحديد السياسات الواجبة الاتباع لتحقيق الأهداف الاقتصادية (تاج الدين،١٩٨٥).

المعايير الإحصائية :

يمكن اختبار صلاحية النموذج الإحصائي بإجراء الاختبارات التالية :

١-اختبار جودة التوفيق : يوجد عدة طرق لهذا الاختبار (حسن المطابقة بين القيم الحقيقية و المقدرة) وسوف يقوم الباحث باستخدام معامل التحديد R^2 (Coefficient of determination) ، وذلك من خلال المقارنة بين القيمة المقدرة ($\hat{Y}$) والقيمة الحقيقية للمتغير (Y) ، وهو ينحصر بين الصفر والواحد الصحيح ، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح ، فهذا معناه عدم وجود اختلاف بين قيمة (Y) و ($\hat{Y}$) ، أما إذا اقترب من الصفر فهو يعنى أن نموذج الانحدار غير صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع (Y) .

ومعامل التحديد هو مربع معامل الارتباط ويتم حسابة كما يلي :

$$R^2 = 1 - \frac{SSE}{SST}$$

أو

$$R^2 = \frac{SSR}{SST}$$

حيث إن : SSE مجموع مربعات الخطأ Sum Squares of error

SSR مجموع المربعات الانحدار Sum squares of regression

SST مجموع المربعات Sum squares of total

معامل التحديد Coefficient of Determination:

هو عبارة عن النسبة بين الاختلافات المفسرة والاختلاف الكلي.

- إذا كانت الاختلافات المفسرة = صفرا ، أي أن الاختلاف الكلى جميعه غير مفسر، فان هذه النسبة = الصفر ٠

- أما إذا كانت الاختلافات الغير مفسرة لاتساوي صفر ، أي أن الاختلاف الكلي جميعه مفسر ، فان النسبة =الواحد الصحيح ٠

- أما فى الحالات الأخرى ، فإن هذه النسبة تقع بين الصفر والواحد الصحيح ٠

وبما أن النسبة دائماً غير سالبة فيرمز لها بالرمز R^2.

ولقد توصل الباحث من خلال الجدول رقم (٥) إلى أن نموذج الانحدار المقترح صالح للتنبؤ ؛ نظراً لان معامل التحديد ٩٩,٧٠٪ و معامل الارتباط الكلي للنموذج ٩٩,٩٪ ويقترب من الواحد الصحيح كما يلي :

جدول رقم (٥)

بيان	إجمالي الدخل القومي
معامل التحديد R^2	٩٩,٧٠٪
معامل الارتباط الكلي R	٩٩,٩٠٪

٢ - اختبار الفروض :

قامت الباحثة باختبار الفروض التي قدمها من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية (F و T) وجاءت النتائج على النحو التالي :

أولاً اختبار F :

هو اختبار يعتمد على المقارنة بين المتغيرات المشروحة فى المتغيرات المستقلة (X) مع مقدار المتغيرات غير المشروحة فى المتغير التابع (Y) ، كما يتم استخدامه لاختبار جوهرية نموذج الانحدار ،كما أن هذا الاختبار يمكن استخدامه لتحديد ما إذا كانت العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع ترجع إلى عوامل الصدفة أو يمكن إرجاعها إلى وجود علاقة حقيقية بين المتغيرين ، ولاختبار صلاحية النموذج أو قدرته على التنبؤ بدقة حيث يتم المقارنة بين نسبة F و قيمة F الجدولية ، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة ، دل ذلك على جوهرية العلاقة أو على صلاحية النموذج للتنبؤ بدقة ، ويمكن صياغة الشرط رياضيا كما يلي :

$$(F)ratio > F_{V1,V2,a}$$

$V1$ درجة الحرية للبسط أو درجات حرية الانحدار.

$V2$ درجة حرية المقام أو درجات الحرية للخطأ .

a مساوي المعنوية أو المكمل الحسابي لمعامل الثقة .

ومن المعروف أنه يمكن الحكم على صلاحية النموذج إذا كانت ٩٥٪ من البواقي تقع داخل المدى ± 2 والخطأ المعياري $\pm 2E$ ، وإذا كان هناك قيمة لأحد البواقي خارج هذا المدى فإن المشاهدة الخاصة بها تعتبر مشاهدة شاذة أو متطرفة (Outlines) .

إن هذا الاختبار يوضح مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، وهذا اعتماداً على فرضين

الفرض الأصلي : والذي ينص على أنه ليس هناك علاقة بين كل من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع وذلك وفقاً للمعادلة : $H_0 : \hat{B}_1 = \hat{B}_2 = \hat{B}_K = 0$

الفرض البديل : والذي ينص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وذلك طبقاً للمعادلة التالية : $H_1 : \hat{B}_1 \neq \hat{B}_2 \neq \hat{B}_k \neq 0$

$$F = \frac{R^2 k}{1 - R^2 (n - k - 1)}$$

ويتم اختبار F وفقا للمعادلة الرياضية التالية:

حيث إن: (k) و (n-k-١) هي درجات الحرية للبسط والمقام ولمستوى معنوية معين.

والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار التي توصلت إليها الباحثة والتي يتضمنها نموذج الانحدار المتعدد :

جدول رقم (٦)

اختبار المعنوية الكلية للنموذج

بيان	F	Sig.	درجات الحرية
إجمالي الدخل القومي	١٧٨٩,٢٨٥	٠,٠٠٠	١٢-٥

ويوضح لنا من الجدول رقم (٦) أن قيمة P-value تساوي صفر تقريبا، وهو ما يدعونا إلى رفض الفرض الأصلي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي، وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثانيا اختبارT :

الهدف من هذا الاختبار هو تحديد مدى جوهرية تأثير المتغيرات المستقلة $X_1, X_2, X_3, \ldots\ldots, X_k$ على المتغير التابع (Y)، بالإضافة إلى جوهرية الجزء الثابت في معادلة الانحدار، ويعتمد ذلك على فرضين هما :

الفرض العدم : $H_0 : p = 0$

الفرض البديل : $H_0 : p \neq 0$

ولقد توصل الباحث إلى نتائج هذا الاختبار كما يلي :

جدول رقم (٧)

اختبارT

بيان	(Constant)	C_1	C_2	C_3	C_4	C_5
T	٨،٤٦٥	١،٠٥٧	٥٨،٠٠٩	٣،٠٧١-	٣،١٤٣-	١،٧٧٣
Sig.	٠،٠٠٠	٠،٣٠٣	٠،٠٠٠	٠،٠٠٦	٠،٠٠٥	٠،٠٩١

كما يتضح لنا من الجدول السابق أن المتغير المستقلة ذات التأثيرعلى المتغير التابع:

هي (C_2 و C_3 و C_4)

والمتغيرات المستقلة التي ليس لها تأثير هي(C_1 و C_5) وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.

المبحث الخامس
رسم بعض السيناريوهات المقترحة
لعلاج مشكلة البطالة فى مصر

أولاً : دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تعريف المشروع الصغير :

ترى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) أن المشروعات الصغيرة هي " كل مشروع برأسمال فى حدود ٢٥٠ ألف دولار ويعمل بها نحو ١٠٠ عامل". بينما يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير المشروعات الصغيرة على أساس "رأسمال يتراوح ما بين (٢٥٠-٣٠٠) ألف دولار وعدد المشتغلين بين (١٠-٥٠) مشتغلاً بالمنشأة".[١]

وتختلف التعريفات أيضاً بين الدول المتقدمة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية عرف القانون الخاص بالمشروعات الصغيرة لعام ١٩٥٣، المشروع الصغير بأنه « المشروع الذى يملك ويدار بشكل مستقل ، وغير سائد فى عمله ».[٢]

ولقد وضع هذا القانون مجموعة من المحددات الخاصة بالمشروعات الصغيرة : تجارة الجملة : ١٠٠ موظف لكل صناعة – الصناعة والتعدين : ٥٠٠ موظف لمعظم الصناعات[٣] . أما فيألمانيا فيعتبر المشروع صغيراً إذا تراوح عدد العاملين ما بين ٣-٤٩ عاملاً. وفي اليابان تم اعتماد معيارين يتم عليهما تحديد المشروع الصغير وهما حجم العمالة ورأس المال مع مراعاة الاختلاف بين قطاع الصناعة وقطاع التجارة والخدمات.[٤]

أهمية المشروعات الصغيرة :

وتشير الإحصاءات المنشورة بشأن قطاع المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى أن هذا القطاع ذو أهمية كبيرة فى أغلب الدول. فعلى سبيل المثال ، تشكل تلك المشروعات حوالى ٩٩٪ من إجمالي حجم المشروعات فيشيلي ، وتقوم بتشغيل

(1) 1- ToelCorman , Robert M. (1996) , " Small businees Management " , (USA : Richard D. Irwin, . PP 10-20.

(2) 2- Ibid.

(3) 1-Hodgetts, M. &Kuratko, Donald, (2007), "Small Business Management', RR. Donnelley. U.S.A. p: 3..

(٤) عامر ، أماني محمود (٢٠٠٧) ، « إدارة المشروعات الصغيرة » . القاهرة ، مطابع الولاء الحديثة . ص ١١.

٥٠٪منإجمالى العمالةوأقل من٤٪ من الصادراتالشيليةمصدرها تلك المشروعات. وفي جنوب أفريقيا تشكل تلك المشروعات حوالى ٨٠٪ من قطاع الأنشطة التجارية الرسمية، حيث تقوم بتشغيل حوالى ٨٤٪ من العمالة فى القطاع الخاص.(١)

وفيالدانمارك فإن حوالى ٩٨٪ من معظم الشركات لديها ما يقل عن ٥٠ عاملاً، بما يمثل حوالى ثلث القوى العاملة. (Hasle. & Jorgen, ٢٠٠٦)وفي الأردن كانت نسبة المشروعات التي يعمل بها أقل من ٥٠ عاملاً ، حوالى ٩٤٪ (البنك الدولي ، ٢٠٠٢).(٢)

ولقد نجحت العديد من الدول التياتخذت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساسا لتحقيق أهدافها التنموية ،ورسمت مجموعة من البرامج لتشجيع مثل هذه المشروعات ، ومن أهم هذه التجارب : تجربة الولايات المتحدة ، واليابان ، والهند.

وفي ضوء ما تقدم فقد أضحى واضحاً اهتمام المعنيين بشؤون الاقتصادفي مختلف الدول بالدور الحيوي الذى تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وليس أدل على ذلك من تأكيد البنك الدولي على ضرورة الاهتمام بهذا القطاع كهدف جوهريفياستراتيجية لتسريع عجلة النمو الاقتصادي ، وعلاج مشكلتي الفقر والبطالة. ففي عام ٢٠٠٤ وحده، اعتمد البنك الدولي ما يقرب من ٢٫٨ بليون دولار لدعم هذا القطاع.(٣)

ثانياً : زيادة الإنتاجية

أثبتت إحدى الدراسات والتي اجتهدت فى تقدير العلاقة بين المدخلات من العمالة والإنتاجية إلى أن نمو الإنتاجية هي القوى المولدة للناتج القومي ، وأن الزيادة فى المدخلات من العمالة قد أسهمفي رفع معدل نمو الناتج القومي بقيمة الربع ، وقد أسهمت الزيادة فى إنتاجية العمالة بالثلاثة أرباع من الأسواق ، ويتم زيادة الإنتاجية من خلال حزمة من السياسات ومن أهمها : تحسين نوعية العمالة ، كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ، زيادة معدلات الادخار والاستثمار ، التحسين التكنولوجي ، حسن الإدارة وكفاءة التخصيص ، التدخل الحكومي.

---

(١) محمود، ياسر محمد (٢٠٠٩)،، حماية حقوق الملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة،، القاهرة: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ،معهد التخطيط القومي. المجلد السابع عشر،العدد الأول،ص ١٠.

(٢) تقرير التنمية الانسانية العربية للعام (٢٠٠٢) . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) : الصندوق العربي للإنماء الاقتصاديوالاجتماعي، ص ٥٠.

(3) 1- "Small and Medium Enterprises Across the Globe", (2007), U.S.A. : Small Business Economics , P 25.

ثالثاً : التوسع فى الزراعة :

رغم أن التنمية الاقتصادية في حاجة إلى التنمية الصناعية فهي أيضا فى حاجة إلى التنمية الزراعية ، وفي ظل هذه الحقيقة يمثل قطاع الزراعة المصدر الرئيسي لفرص العمل ، وتصبح المهمة الأساسية للسياسة هو إيجاد التوازن بين نمو القطاعات الثلاثة (الصناعة والزراعة والخدمات) من أجل الإسراع بعملية التنمية. وأضف إلى ذلك بأنه القطاع الأكثر قدرة على خفض نسب البطالة والفقر ، والذى يمثل ظاهرة عالمية ، حيث يعيش ٧٥٪ من فقراء العالم فى المناطق الريفية ، وأن قطاع الزراعة يوظف ٤٠٪ من قوة العمل فى الدول النامية ويحقق ٢٠٪ من الناتج الكلى لهذه الدول ، وبالتالي يمثل هذا القطاع أهمية كبيرة فى توفير فرص العمل.

رابعاً : الدعم المؤسسي : ويتمثل فى العديد من الدعامات ، أهمها :

إقامة قواعد بيانات وتكنولوجيا المعلومات :إقامة قاعدة بيانات مركزية تتبع إحدى الوزارات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة ، مثل : وزارة القوى العاملة أو التنمية المحلية أو مركز معلومات مجلس الوزراء أو الصندوق الاجتماعي متصلة بقواعد بيانات فرعية فى المحافظات ، وذلك لحصر الأعداد الفعلية لقوة العمل والمشتغلينوالمتعطلين ، ولتوفير البيانات عن سوق العمل وفرص التوظف وفرص الاستثمار ومراكز التدريب.

التوسع فى قطاع الخدمات :وذلك من خلال إفساح المجال لمشاركة أكبر للقطاع الخاص فى تقديم الخدمات فى مجال المواصلات والاتصالات والبريد والبنية الأساسية والطرق الكباري والمرافق الأساسية من المياه والكهرباء والصرف الصحيوالموانئ والمطارات.

إنشاء صناديق تأمين خاصة :يمكن لشركات التأمين الخاصة أن تصدر وثيقة خاصة بتوفير فرصة العمل تصرف دفعة واحدة أو على دفعات بعد وصول المشترك إلى سن العمل أو نهاية المرحلة التعليمية ، وفي هذه الحالة يلتزم الوالدان أو أحدهما أو من يتولى الأمر بسداد أقساط هذه الوثيقة لصالح المستفيد.

خامساً : وضع الحلول البديلة من المشاركات :

تتمثل الحلول البديلة فى الآتي : تشجيع الاستثمار ووضع تسهيلات لرجال الأعمال، الاهتمام بالتعليم الفني والمهني لكي يلائم متطلبات سوق العمل. وذلك عن طريق الأدوار الآتية :

١) الدور التشريعي :إضافة نص من القانون التعليم الفني بإنشاء المدارس الفنية الصناعية والزراعية والتجارية نظام الخمس سنوات بالمدن الجديدة والظهير الصحراوي بالمحافظات ، شريطة أن يكون التعليم بتلك المدارس بنظام التعليم الداخلي لمدة خمس سنوات على أن تخصص بنسبة (٥٠٪-٦٠٪) من مدة الدراسة كتدريب حقلي بالمصانع والمشروعات بتلك المدن مع صرف بدل نقدا للطلبة بداية من الصف الثالث.

٢) الدور المجتمعي :

تتبنى الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التمكين الاقتصادي للشباب بالتعاون مع النقابات العمالية حملة دعوة للضغط على صانع القرار لتبني السياسة الجديدة واصدار التشريع الخاص بها فى أقرب فرصة ممكنة.

إعداد برامج تأهيلية للانتقال من الدراسة إلى سوق العمل يتم فيها تسهيل اندماج الخريجين فى سوق العمل من خلال برامج تدريب فنية متخصصة إلى جانب برامج أخرى للتنمية البشرية لتأهيل الشباب فنياً ونفسياً واجتماعياً لسوق العمل.

٣) دور القطاع الخاص :

بإنشاء عدد من المدارس الفنية والحرفية وتعديل القانون الخاص بالتعليم الفني ويلزم فى المدن الجديدة بنظام التعليم الداخلي وتكون الدراسة لمدة خمس سنوات على أن تخصص بنسبة (٥٠٪ -٦٠٪) تدريب فى المصانع الموجودة بتلك المدن مع صرف بدل نقدى. وسيكون لرجال الأعمال تحفيز خاص من الدولة سواء ضريبياً أو جمركياً.

٤)الدور الإعلامي :للإعلام دور محوري يتمثل فيما يلى :

عمل حملات توعية بأهمية التعليم الفني.

وضع فقرات تعريفية وعرض لبعض قصص النجاح فى البرامج التلفزيونية الأكثر مشاهدة.

استغلال وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية لنشر التوعية

المبحث السادس
النتائج والتوصيات

أولا : النتائج :

١-طبقاً للإحصاءات المنشورة فإن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذو أهمية كبيرة فى أغلب الدول وأسهمفي علاج الكثير من مشاكل الفقر والبطالة ، ولذا يلزم الاهتمام بما يلى :

زيادة الإنتاجية : وذلك من خلال حزمة من السياسات أهمها : تحسين نوعية العمالة ، كفاءة استخدام الموارد ، زيادة معدلات الادخار والاستثمار ...إلخ.

التوسع فى الزراعة : فهو القطاع الأكثر على خفض نسب البطالة والفقر.

الدعم المؤسسي : ويتمثل فى العديد من الدعامات ، أهمها :

إقامة قواعد بيانات وتكنولوجيا المعلومات.

التوسع فى قطاع الخدمات.

إنشاء صناديق تأمين خاصة.

وضع الحلول البديلة من المشاركات : وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار ووضع تسهيلات لرجال الأعمال ، الاهتمام بالتعليم الفنيوالمهني لكى يلائم متطلبات سوق العمل ، وذلك عن طريق ما يلى من الأدوار التي يجب تفعيلها :

الدور التشريعي .

الدور المجتمعي.

دور القطاع الخاص.

الدور الإعلامي.

٢- ولقد قامت الباحثة بعمل نموذج للتنبؤبقيمة إجمالي الدخل القومي وذلك بدلالة أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة فى المتغير التابع:

$$\hat{Y} = 2.074 + 0.019c_1 + 1.028c_2 + (\square 0.037)c_3 + (\square 0.028)c_4 + 0.020c_5 + 0.245$$

ولقد توصلت الباحثة إلى أن نموذج الانحدار المقترح صالح للتنبؤ ؛ نظرا لان معامل التحديد ٩٩,٧٠٪ و معامل الارتباط الكلي للنموذج ٩٩,٩٪ ويقترب من الواحد الصحيح.

ثانياً : التوصيات

إنشاء عدد من المدارس الفنية والحرفية وتعديل القانون الخاص بالتعليم الفني ويلزم فى المدن الجديدة بنظام التعليم الداخلي وتكون الدراسة لمدة خمس سنوات على أن تخصص بنسبة (٥٠٪ - ٦٠٪) تدريب فى المصانع الموجودة بتلك المدن مع صرف بدل نقدي.

إنشاء بنوك متخصصة أو فروع لبنوك قائمة لتمويل المشروعات الصغيرة ، حيث إن الإطار المؤسسي الحالي للبنوك القائمة لن يحقق الأهداف المطلوبة.

إعادة النظر فى المناهج التعليمية بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل ، وبما يسمح بتكوين جيل من الخريجين المؤهلين لإقامة وإدارة المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

إنشاء مراكز تدريبية للقائمين على هذه المشروعات بهدف رفع قدراتهم فى المجالات الإدارية والتمويلية والتسويقية .... وغيرها.

استحداث وزارة جديدة معينة بتدعيم نظام التعاقد من الباطن للمشروعات الصغيرة.

إقامة مؤسسات تعاونية تضم المشروعات الصغيرة بحيث تشكل وعاءاقتصاديا لجنى ثمار الإنتاج الكبير.

إنشاء بنوك للمعلومات لتوفير جميع المعلومات المطلوب لهذه المشروعات.

ضرورة التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة لنقل الخبرات العالمية ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى دول الوطن العربي المختلفة.

دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند بدء نشاطها عن طريق إنشاء العديد من حضانات الأعمال وحضانات التكنولوجيا.

وضع سياسات لحماية الملكية الفكرية فيما يتعلق بالاختراعات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف دعم موقفها التنافسي.

تسليط الضوء على المشروعات الخدمية والموجهة بالأساس للمرأة حيث إن نوعية هذه المشروعات ملائمة لطبيعة المرأة وقدراتها.

إعداد البرامج الإعلامية المؤدية إلى تشجيع استهلاك المنتجات الوطنية وإقامة المعارض وإلقاء الضوء على التجارب الناجحة.

حث الشباب على إنشاء شركات أشخاص وليست منشآت فردية ، حيث إن ٩٠٪ من المشروعات الصغيرة الحالية منشآت فردية.

إنشاء المؤسسات التي توفر السيولة النقدية لتمويل المشروعات ، كما هو الحال فى الدول ذات التجارب الناجحة فى هذا المجال.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب

١. فرج عبدالعزيز عزت (٢٠١٠)، " نظرية الاقتصاد القياسي"، كلية التجارة - جامعة عين شمس.

٢. عامر، أماني محمود (٢٠٠٧)، " إدارة المشروعات الصغيرة " ، القاهرة : مطابع الولاء الحديثة.

٣. الرسائل العلمية

٤. خالد محمد محمد احمد (٢٠٠٠) ، التحليل الإحصائي لوضع خطة استراتيجية لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي لقطاع التشييد والبناء – رسالة ماجستير – كلية التجارة – جامعة عين شمس .

التقارير والنشرات

١. تقرير الاتجاهات الاستراتيجية (٢٠١١) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، السنة العاشرة – القاهرة.

٢. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٣) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

٣. جمهورية مصر العربية ، مشروع الدستور (٢٠١٣): الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعديل دستور ٢٠١٣ المعطل ، المادة (٢٧) ، الفصل الثاني : المقومات الاقتصادية.

٤. النجار، أحمد السيد ، (٢٠١٢) ، "الانفجار السكاني والتنمية:الفقر والبطالة فى الوطن العربي" ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

المقالات والبحوث

١. أدريوش ، حمانى (٢٠١٣) ، « النمو الاقتصادي والبطالة فى الجزائر: دراسة قياسية» ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) ، المجلد ٢٧ ، العدد السادس.

٢. أونر ، سيد (٢٠١٥) ، "ما الذى يشكل البطالة ؟ " مجلة التمويل والتنمية .

٣. جبار ، جراح (٢٠١٥) ، "تقدير قانون أوكى فى الاقتصاد الأمريكي " (١٩٩٥-٢٠١٤) جامعة البصرة : مجلة كلية الإدارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية- العدد ١١٥.

٤. جهان ، ثروت وآخرون (٢٠١٤) ، « ما هو الاقتصاد الكينزي ؟ « ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٢٥ ، العدد ٥٠.

٥. حسين ، عبد الوهاب وآخرون (٢٠١٤) ، "مقترح ورقة سياسات حول الحد من البطالة فى مصر" أكاديمية التنمية الدولية والشركاء المحليين – مركز هي للسياسات العامة.

٦. سيف الدين إبراهيم تاج الدين (١٩٨٥) ، «نحو نموذج إسلامي لسوق الأسهم» ، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، م٣، ع١.

٧. عيسى، محمد عبد الشفيع (٢٠٠٧) ، "دور شبكات الأمان فى الحماية الاجتماعية للفقراء فى الدول العربية" ، مجلة شؤون عربية : العدد ١٣٠.

٨. قرطام ، السيدة (٢٠١٧) ، « محددات بطالة الجامعيين فى الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠١٤)،مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية-كلية التجارة:جامعة الإسكندرية،العدد ٣٧.

٩. مجدى ، الشوربجي (٢٠١٠)، « «أثر النمو الاقتصادي على العمالة فى الاقتصاد المصري : مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا – العدد السادس.

١٠. محمود ، ياسر محمد (٢٠٠٩) ، " حماية حقوق الملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة" ، القاهرة : المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، المجلد السابع عشر، العدد الأول .

١١. المعهد العربي للتخطيط (٢٠١٥)، «تطبيقات حول التشغيل والنمو قانون أوكن Okun;s Law ، الكويت ، العدد ٢٣٠.

مواقع إنترنت

١. المصبح، عماد الدين أحمد (٢٠١١)، «العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في سورية : دراسة تطبيقية لقانون أوكن» www.researchgate.net. publication.

٢. يحيى، رابح (٢٠١٧)، "الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في العالم العربي"، جامعة المسيلة – الجزائر /www.kantakji.com/fiqh/files/Economics/7834.doc.

ثانياً : مراجع باللغة الإنجليزية :

الكتب

1. "Small and Medium Enterprises Across the Globe", (2007), U.S.A. : Small Business Economics
2. Compen, James T (1986) "Benefit, Cost & Beyond – The political Economy of Benefit, Cost Analysis " , Combridge : Ballinger publishing Co.
3. Hodgetts, M. &Kuratko, Donald, (2007), "Small Business Management', RR. Donnelley. U.S.A.

الدوريات

1. El-Ekwany and Met wally, Manal (2005), "Labour Market Competiveness In. Egypt, "Research project: Center for Economic & Financial, Research & studies, Vol. 11.
2. Hasle, Peter & Jorgen, Hans (2006), "A Review of the literature on Preventive Occupational Health and Safety Activities in small Enterprise " U.S.A. Industrial Health , 44.
3. International Labour office (2010)., "Global Employment Trends.
4. Kangasharju, A. &pekhonen, Employment Output Link in finland : Evidence from regional Data, "Finnish Economic Papers, 14 (1).
5. Todavo, Michaelp (2000), Rconomic Development : Sixth Edition' Chapter 7, U.S.A. : Addison Wesley Reading, Massachusetts, 2000.
6. Wahba.Jackeline (2005), "Transition to and from informal Employment In Egypt" International Center for Economic Growth, Egypt Policy Initiative Consortium program.

مواقع إنترنت

1. Al-Ghanam, H. A. (2005), "The Relationship between Economic Growth and Employment in Saudi private Firms
2. ",http://www.sea.org.sa/files/magazines/num09/nam09pdf.
3. Burggraeve& others (2015), "The relationship between economic growth and employment", Economic Review
4. .http://www.nbb.befen/articles/relationship.between.economic&employment.
5. Keynesian Theory of Employment.
6. www.economicdiscussion.net.employmenttheory.
7. Ouaran,o, (2007), "Jobless Growth in the Centraland Eastern European Countries : Acountry Specific Panel Data Analysis for Manufacturing Industry",http://www.wu-wien.ac.at/inst/vw//papers/wu-up103.pdf.
8. Seyfried, W. (2005), "Examining the Relationship between Employment and Economic Growth in the largest stats"
9. .http://www.ser.tcu.edu/2005/SER2005.
10. The General Theory of Employment, Intevest and Money, Chapter 1. 'The General Theory . www.marxsistrefrence, subjects, economics, Teynes.
11. The relationship between economic growth and employment. http://www.disnat.com. (2001).
12. Walterskirchen, Ewald. (1999), "The Realation between Groth, Employment and Unemployment in the EU." European Economist of an Alternative Economic policy workshop, Spain.www.facult.ksu.edu.sa/75499/Doc/lib5/Doc.

اختبار العلاقة بين التوظف والنمو في الاقتصاد المصري في الفترة من (عام ٩٢ حتى عام ٢٠١٨) " نموذج إحصائي مقترح"

ملخص الدراسة :

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة فيالأجلين القصير والطويل المدى فى الاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٩٢ وحتى عام ٢٠١٨) ، واستخدمت الدراسة منهجين : المنهج الوصفيالتحليلي وكذلك المنهج التطبيقيفي محاولة لرسم نموذج إحصائي لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوظف فى مصر خلال نفس الفترة. وتوصلت الباحثة إلى أن نموذج الانحدار المقترح صالح للتنبؤ ؛ نظراً لأن معامل التحديد ٩٩,٧٪ ومعامل الارتباط الكلى للنموذج ٩٩,٩٪، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها : إعادة النظر فى المناهج التعليمية بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل ، وإنشاء مراكز تدريبية للقائمين على المشروعات الصغيرة بهدف رفع قدراتهم فى المجالات المختلفة.

الكلمات المفتاحية :

النمو الاقتصادي– التوظف – البطالة – النظرية الكنزية – قانون أوكن – صيغة الفجوة – صيغة الفروقات.

Examining the Relationship between Employment and Egyptian Economic Growth through the period from (1992 up till Yea 2018)

Dr. Lamiaa Mohamed el Maghraby

ABSTRACT

The goal of this study is to measure the effect of economic growth for the employment in the short and long period in the Egyptian economy through the period from (1992 up till year 2018), and this study is observed in two programmer : The special program solution and the applied programme to tray to draw a model to test the relation between the economic growth and employment in Egypt through the same period. The resrarcher is found that the model of this bad suggestion system is ready to investigate that the determination is 99.7% and the total relative for the model 99.9% and the study is recommended for more of specification : to review the educational programmers for the suitable of the needing of the market of work and establish training centers for establish for the small projects and get-up their capabilities all different scales.

Keywords :

Economic Development – Employment – Unemployment – Keynesian Theory 0 Okun's law – Gap Version – Difference version.